

منها قسمي معدولتها نحو كل احيوان هو الانسان
هذا في الموجبة ومثلا التسالبة المعدولة المحمول
فقط زيد ليس هو لا عالم فاداة السلب الاول
ليست جزا من المحمول بل هي لقطع النسبة لتقدمها
على الرابطة والثانية جزء من المحمول ومثا
المعدولة الموضوع فقط لا يشي عن غير الحيوان
بانسان ومعدولتها نحو ليس غير الحيوان
بغير جواد والتحقيق ان الموجبة ان كان محمولها
موجودا في الخارج اقتضت وجود الموضوع نحو
زيد قائم والا فلا نحو زيد ممكن ومعلوم او
مذكورا وغير عالم وقد جرت عادة القوم ان يعبروا
عن الموضوع بـ **ب** وعن المحمول بـ **سب** فيقولون كل **ب**
دون كل انسان حيوان للاختصار ولدفع توهم الاختصار
جزئيات الاحكام في مادة واعلم ان لا بد لنسبة
القضية من كيفية في نفس الامر وتسمى مادة واللفظ
الدال عليها جهة فان ذكر في القضية سميت بوجهة
وتلك الكيفية هي الضرورة والامكان والدوام
والاصلاق وعدد المتاخرون القضايا باعتبارها
الـ ثلاثة عشر ترجع الى اربعة اقسام الاول الضرورية
انحس الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والمشروطة
اخاصة والوقئية والمنشئة الثاني الدوام الثلاثة

الدائمة

الدائمة المطلقة والوقئية العامة والوقئية الخاصة الثالث
الممكنان الممكنة العامة والممكنة الخاصة الرابع المطلقا
الثالث المطلقة العامة والوجودية للادامة والوجودية
اللا ضرورية وبيان هذه القضايا وتعيين بسيطها
من مكيها مذكورا في المصولات وقد فرنا ذلك وما يتعلق
به من مظهره وشرحها فليرجع اليه بما اوله المعتركها
لعدم لزوم ذكر اللفظ الدال على الجهة وترك تفسير
الرابطة لعدم لزوم ذكرها في جميع اللغات وانما
يلتزم ذكرها لغيره مع ان لغة العرب تستغني عنها
بالاعراب كما ذكر الامام السنوسي وترك المنخرجات لعدم
كثرة نفعها وانما تذكر تدبر بالصلابة وامتنان الافكار
وتما فرغ من تقسيم العملية اخذ في بيان الشرطية واقسامها
فقال **وان على التعليل** اي ربط احد في القضيةتين
بالاخرى وعلى معنى **البيان** اي القضية **قد حك** اي
ان حكها بالربط المذكور **فانها شرطية وانما**
جعل التعليل بمعنى الربط المذكور لانه لا بد
من جعل كلامه شاملا للمنفصلة والمتصلة
لانه يتقسم الشرطية اليهما والربط المذكور في المتصلة
ظاهر وفي المنفصلة باعتبار انه قد وقع الربط
بين جزئها بالعباد اي كل منهما لا ينفك عن معاودة
الاخر وانه لا يصح الاقتصار على احدهما فلا نقول